الصحة اصدرت تعليمات بإجراء تحقيق موسع في ظروف وملابسات وفاة النائب الاسبق

الخرينج ناعيا الصواغ : كان خلوقا ومحبا لوطنه ولزملائه

مبارك الخرينج

صدمة شبابية بوفاة النائب السابق فلاح الصواغ

أحمد العازمي

■ العازمي : يتمتع بمكانة عظيمة في قلوب أهل الكويت لمواقفه المشرفة والبارزة

■ نشعر بمرارة وألم شديدين لفقده ونتضرع لله عز وجل أن يتغمده بواسع رحمته

فقدت الكويت امس النائب الاسبق في مجلس الامة فلاح مطلق هذال مقدن الصواغ العازمي عن عمر 55 عاما إثر مضاعفات صحية عقب عمل جراحي أجري له في مستشفى البابطين للجراحة والحروق حيث توفي هناك.

ومن جانبها أعلنت وزارة الصحة الكويتية امس انها اصدرت تعليمات بإجراء تحقيق موسع في ظروف وملابسات وفاة النائب الاسبق فلاح الصواغ العازمي.

ودعت الوزارة في بيان لها عموم المتابعين من الجمهور الكريم الى عدم الخوض في حيثيات الوفاة والابتعاد عن اللغط الى حين انتهاء التحقيق متقدمة بخالص العزاء الى اسره النائب الاسبق فلاح الصواغ العازمي.

والنائب الراحل فلاح الصواغ من مواليد 1961 وقد حظي بعضوية مجلس الامة 2009 وحاز المركز الأول في الدائرة الانتخابية الخامسة آنذاك قبل أن يحل المجلس بمرسوم اميري كما كان الصواغ عضوا في مجلس 2012 حتى صدور حكم المحكمة الدستورية بإبطال ذلك المجلس.

وعمل الراحل في مؤسسة البترول الوطنية الكويتية وعضوا في جمعية القنطاس التعاونية ونائبا لرئيس لجنة القنطاس وجابر العلي للزكاة وهو حاصل على شهادة الثانوية العامة.

وعرف عن الراحل مواقفه التاريخية الثابتة وانتصاره للدستور والحقوق والحريات خلال عمله السياسي ومواقفه المشرفة في الدفاع عن قضايا الوطن والمواطن

ومن جانبة تقدم نائب رئيس مجلس الامه مبارك بنيه الخرينج بأحر التعازي والمواساه بوفاة النائب السابق فلاح الصواغ

مستذكرا العلاقه الطيبه والصداقه التي جمعتهما اثناء العضويه البرلمانيه فقد كان خلوقا ومحبا لوطنه ولزملائه متعاونا مع الجميع من اجل الكويت واهلها.

سائلا الله العلي القدير ان يتغمده بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته وان يلهم اهله ومحبيه الصبر والسلوان

كما تقدم النائب د.أحمد العازمي بتعازيه القلبية لأسرة أخيه العزيز النائب السابق

فلاح الصواغ يرحمه الله والذي وافته المنية امس وقال النائب كل نفس ذائقة الموت.

وكلنا رضى بقضاء الله وقدره وسنته التي يجريها على جميع خلقه مؤكدا أن للمرحوم بإذنه تعالى مكانة عظيمة في قلوب أهل الكويت جميعا لمواقفه المشرفة والبارزة تجاه الوطن والمواطن وتجاه قضايا امته الإسلامية والعربية مما يجعلنا جميعا تشعر بمرارة وألم فقده وليس لنا في هذا المقام إلا أن نتضرع لله عز وجل أن يتغمده بواسع رحمته وعظيم مغفرته ويسكنه الفردوس الأعلى من الجنة ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان وعزاؤنا لهم ولأهل الكويت جميعا.

على أن تخصص 40 % من أسهمها للاكتتاب العام وتوزع على المواطنين

الدويسان يقترح إنشاء شركة كويتية تدير الجزر والسواحل

قدم النائب فيصل الدويسان اقتراح بقانون في شان "إنشاء الشركة الكويتية للسياحة" وتحمل نفس الاسم.

وحدد الدويسان في اقتراحه نسبة 35% من الأسهم للبيع في مزايدة علنية تشترك فيها شركات المساهمة المدرجة في أسواق المال المحلية والشركات الأخرى ونسبة 25% للجهات الحكومية التي يحددها مجلس الوزراء بالإضافة إلى 40% تخصص للاكتتاب العام وتوزع على المواطنين.

وتهدف الشركة إلى إنشاء وإدارة المرافق السياحية في الجزر والسواحل أو قربها والأراضي الكويتية وتسيير السفن السياحية في المياه الإقليمية بالإضافة إلى إنشاء المرافق الخدمية اللازمة التي تمكنها من القيام بأداء وظيفتها.

وفيما يلي نص الاقتراح:

مادة "1"

تنشأ الحكومة خلال ستة من تاريخ العمل بهذا القانون شركة مساهمة كويتية تسمى الشركة الكويتية للسياحة وتحدد نسب المساهمة فيها وفقا للتالي:

1. نسبة خمسة وثلاثين في المائة (35%) من الأسهم تطرح للبيع في مزايدة علنية تشترك فيها شركات المساهمة المدرجة في أسواق المال المحلية والشركات الأخرى.

2. نسبة خمسة وعشرين في المئة (25%) للجهات الحكومية التي يحددها مجلس الوزراء ويجوز للجهة الحكومية التخلي عن هذه النسبة أو جزء منها وذلك بطرحها للبيع بالمزاد العلني.

ج – نسبة أربعين في المائة (40%) تخصص للاكتتاب العام وتوزع على المواطنين ويحظر على المكتتب التصرف في الأسهم قبل مضي خمس سنوات من تاريخ الاكتتاب.

مادة "2"

للشركة انشاء وإدارة المرافق السياحية في الجزر والسواحل أو قربها والأراضي الكويتية وتسيير السفن السياحية في المياه الإقليمية.

وللشركة انشاء كل المرافق الخدمية اللازمة التي تمكنها من القيام بأداء وظيفتها وذلك بعد أخذ موافقة مجلس الوزراء أو الجهة التي يحددها.

مادة "3"

يخصص مجلس الوزراء من الأراضي الفضاء المملوكة للدولة الأراضي اللازمة من أجل استغلالها لإقامة مشروعات الشركة السياحية والترفيهية.

مادة "4"

يجوز لمجلس الوزراء ان يعهد ببعض مرافق الدولة السياحية والترفيهية والأثرية القائمة إلى الشركة لإدارتها وتطويرها.

المذكرة الإيضاحية للاقتراح

رغبة في تشجيع السياحة الداخلية وإشاعة الفرحة في قلوب المواطنين والمقيمين جاء هذا الاقتراح بقانون بقصد أن يلعب القطاع الخاص وبمشاركة القطاع العام دورا في صناعة الفرح والابتسامة في الكويت عبر انشاء الشركة الكويتية للسياحة والتي ستضطلع بموجب هذا القانون في إنشاء المرافق السياحية في الجزر وعلى السواحل وبقية اقليم الدولة بحيث تتمكن من جعل الكويت جاذبة كمنطقة سياحية عبر الرياضات المائية ومرافق الاسترخاء والاستجمام.

وقد ذهبت المادة (1) من القانون إلى تسمية الشركة بالشركة الكويتية للسياحة وقامت بتحديد نسب المشاركة في أسهم هذه الشركة حيث حددت نسبة 35% للشركات المساهمة المدرجة في أسواق المال المحلية والشركات الأخرى وحددت نسبة 25% للجهات الحكومية التي يحددها مجلس الوزراء كما أجاز للحكومة التخلي عن نسبتها المقررة عبر طرحها للبيع بالمزاد العلني كما حددت نسبة 40% من أسهمها للاكتتاب العام ليكون المواطن شريكا في هذا الانجاز الكبير في إعمار بلاده وحددت خمس سنوات لإجازة تصرفه بما يملك من أسهم لضمان استفادته وتحقيق استقرار الشركة.

أما المادة (2) من هذا القانون فقد عهدت إلى الشركة انشاء وإدارة المرافق السياحية في الجزر والسواحل والأراضي الكويتية وتسيير السفن السياحية في المياه الإقليمية بين البر والجزر أو بين الجزر والجزر بحيث تستطيع استغلال أي من الأراضي الكويتية بموافقة مجلس الوزراء لإنشاء وبناء المرافق السياحية التي تراها مناسبة فوق أي أراضي الجزر أو في البحر قرب السواحل أو على السواحل مباشرة أو في الأراضي الصحراوية أو بالقرب أو داخل التجمعات الحضرية السكانية وذلك بعد موافقة مجلس الوزراء أو الجهة التي يحددها لتنظيم عمل هذه الشركة.

أكد ان المساس بجيب المواطن مرفوض تماما

الخميس : التخبط الحكومي بلغ أشده وتعطيل «المصفاة الرابعة» خير دليل

علي الخميس

■ الفساد نخر بجسد الحكومة ليصل إلى الأجهزة التابعة لمجلس الوزراء

■ لمصلحة من يتم تحميل المال العام خسائر حتمية على عدم تشغيل المصفاة الرابعة ؟

صرح النائب علي الخميس انه في الوقت الذي تقوم به الحكومة ببخس حقوق المواطنين و إرهاق كاهلهم برفع أسعار البنزين دون أي اعتبار لظروفهم المعيشية تقوم بتعطيل متعمد للمصفاة الرابعة التي تكلفت الدولة زهاء 10 مليار دينار معتبرا ان التخبط الحكومي قد بلغ أشده و مضى قائلا ان المساس بجيب المواطن مرفوض تماما و لا عذر للحكومة بتعطيل المشاريع الحيوية حيث اننا نشتم رائحة الفساد و المفسدين من جراء ذلك.

و تابع بقوله ان هذا المشروع الحيوي و الذي سيؤمن احتياجات الوقود اللازم لتوليد الطاقة الكهربائية للبلاد يعتمد اعتمادا رئيسيا على مد خط انابيب لتزويدها بالنفط الخام للتشغيل و انه من المؤسف ان نرى أطرافا متنفذة و أخرى حكومية توافقت إرادتها على تجيير مصالحها الشخصية على حساب المصلحة العامة و الوطنية للعمل على الاستفادة غير المشروعة من مناقصة الأنابيب.

و أضاف الخميس ان الفساد قد نخر جسد الحكومة ليصل إلى الاجهزة التابعة لمجلس الوزراء فها هي تلك الأجهزة تعطل حسم القرار بشأن مناقصة مد الانابيب حيث بات متوقفا منذ ما يزيد عن عامين لإصرار أطراف متنفذة لدى الحكومة لترسيتها على ثاني أقل المتناقصين بعد إعلان انسحاب الأول بشكل مثير للشبهات و بما يدلل على التوافق على ارادة الاثنين معا فكيف ينسحب المناقص الاول بستة أيام بعدما أعلن قبوله لكافة شروط المناقصة و مواصفاتها اليس في ذلك ما يدعو إلى الدهشة و التعجب و الريبة.

و ابدى النائب استغرابه الشديد لتجاهل الحكومة رفض الشركة النفطية المشرفة على مشروع مد الأنابيب الترسية على المناقص الثاني لسوء ادائه في عدة مشاريع نفطية كبيرة و منها بناء مجمع نفطي بطاقة إنتاجية تبلغ 100 الف برميل يوميا و مشروع آخر لضخ المياه الفائضة حيث بلغ التأخير حتى الآن في المجمع النفطي قرابة 15 شهرا أما الثاني فمجمل التأخير فيه يبلغ نحو 7 أشهر كما و يأتي رفض تلك الشركة النفطية لوجود فارق سعري بينه و بين المناقص المنسحب يبلغ 30 مليون دينار و لانخفاض أسعار الحديد و التي يمكن استغلالها لخفض قيمة المناقصة عند إعادة الطرح.

و مضى قائلا ان ما يثير الاستغراب هو وجود قوى خفية باتت تدير أجهزة مجلس الوزراء إذ كيف توافق لجنة المناقصات المركزية على طلب الشركة النفطية بإلغاء المناقصة و تتحفظ على 5 تظلمات يتقدم بها المناقص الثاني المتنفذ طلبا للترسية عليه لتنقلب الموازين بعدها رأسا على عقب فتجبر لجنة المناقصات على إلغاء قراراتها السابقة و قبول تظلم المناقص المتنفذ تمهيدا للترسية عليه و قال النائب إنني اخاطب سمو رئيس مجلس الوزراء و الذي ذكر في أكثر من مناسبة انه يكافح الفساد فاين مكافحة المفسدين و المتنفذين في مناقصة الأنابيب و كيف يجري هذا على مرأى و مسمع بل و مباركة من أطراف في مجلس الوزراء. و تساءل النائب لمصلحة من يتم تحميل المال العام خسائر حتمية تصل إلى عشرين مليون دينار شهريا عند عدم تشغيل المصفاة الرابعة حيث مضى عام من التأخير فيها و أنا أقول لسمو الرئيس من يتحمل كلفة هذا التعطيل و من هذا المتناقص الذي يلهث المسئولون لديك لاسترضائه و كسب عطفه.

و تابع بقوله إننا لا نلوم المواطنين حينما يرفضون إجراءات الحكومة التقشفية عندما يرون ان الأموال التي تقتطع منهم تصب في جيوب المتنفذين بردا و سلاما و خير دليل على ذلك هو مناقصة الأنابيب.

و اختتم تصريحه بقوله انني أقول لسمو رئيس مجلس الوزراء أن على الحكومة مسئولية عظيمة في الحفاظ على المال العام و اننا من موقع مسئوليتنا و برا بالقسم الذي اقسمناه أمام الله و من ثم الشعب لن نلتزم الصمت إزاء هذه المناقصة المشبوهة و على الحكومة أن تتحمل المسؤولية و تلغيها و إلا سيكون لنا موقف آخر في المجلس.

يرى أن بيان مجلس الوزراء خلا من إعلان المصادقة على مرسوم «مكافحة الفساد»

القضيبي : الصانع ضلل الشعب بوعود كاذبة

احمد القضيبي

محمد طنا

■ ليس أمام الوزير الآن سوى صعود المنصة أو الاستقالة حفاظا على شرف منصب وزير العدل

■ طنا : قرار مجلس الوزراء «مكافحة الفساد» في مداولتة الأولى يهدد استجواب القضيبي

كتب مصطفى كامل

أكد النائب أحمد القضيبي أن خلو بيان مجلس الوزراء من إعلان المصادقة على مرسوم اللائحة التنفيذية لهيئة مكافحة الفساد أبلغ رد على وزير العدل ووزير الأوقاف يعقوب الصانع الذي أصدر بيانا ظلل فيه الشعب وأعطى وعودا كما جرت العادة لا يوفي بها بل يستخدمها كغطاء سياسي لحماية نفسه.

وقال النائب القضيبي أن "بيان الوزير الصانع ذكر أن مجلس الوزراء سيقر اللائحة في جلسة مجلس الوزراء الأخيرة وهو ما لم يحدث مما يؤكد ما ذهبنا اليه مرارا وتكرارا خلال الشهور الماضية عن تعمد الوزير الصانع لتأخير اللائحة لأغراض في نفس يعقوب" مبينا أن الاتهامات التي أوردها الوزير في بيانه وتشكيكه بالإستجواب ليس سوى دليل على فشله مضيفا أن خيارات الوزير لمواجهة الإستجواب بعد تضليله الشعب والنواب بشأن موعد تقلصت واختلفت.

وبين القضيبي "ليس أمام الوزير الآن سوى صعود المنصة أولا ليكشف للشعب عما ورد في بيانه من اتهامات للاستجواب وما أسماه أغراض أخرى وعلامات الاستفهام التي تحدث عنها بالإضافة وهو الأهم استمرار تأخر اصدار اللائحة رغم اعلانه موعدا محددا" مضيفا "أما الخيار الأخير أمامه فهو الإستقالة حفاظا على شرف منصب وزير العدل على الأقل الذي يتطلب شخصية يعرف عنها بنظافة اليد والوفاء بالوعود".

ومن جانبة ثمن النائب محمد طنا قرار مجلس الوزراء امس بإقرار اللائحة التنفيذية لهيئة مكافحة الفساد في مداولته الاولى معتبرا إياها من اهم هيئات البلاد في مجال مكافحة الفساد والكشف عن ذمم النواب والوزراء والمسؤولين.

وقال طنا في تصريح صحافي إن الاستجواب الذي تقدم به النائب احمد القضيبي ، حق أصيل له والاستجواب حق أصيل يستخدمه النائب وقتما شاء عندما يرى ان هناك استحقاقا لاستخدام هذه الاداة الدستورية المهمة .

وأشار طنا إلى ان استجواب الاخ النائب احمدالقضيبي اصبح مهددا بعدم الوصول للهدف المنشود من الاستجواب بعد اقرار مجلس الوزراء امس للائحه التنفيذيه لهيئة مكافحة الفساد والتي في محور استجوابه لافتا إلى ان الاستجواب القصد منه ليس فقط مساءلة الوزير بل الهدف الاساسي منه تصحيح مسار الوزارة او الوزير ومادام ان الوزير تفاعل مع المحور قبل الصعود للمنصة ما يعني انه قام بما يتوجب عليه فعله وفند محور الاستجواب .

بعد انتهاء الوزارة من الإشراف على غسيل وتعقيم الشبكة الخاصة بها

الكهرباء: إيصال المياه العذبة إلى 316 قسيمة في منطقة جابر الأحمد

اعلنت وزارة الكهرباء والماء الكويتية امس جاهزيتها لإيصال خدمة المياه العذبة الى 316 قسيمة في منطقة جابر الأحمد بعد انتهاء الوزارة من الإشراف على غسيل وتعقيم الشبكة الخاصة بها.

واكد الوكيل المساعد لقطاع تشغيل وصيانة المياه بالوزارة المهندس خليفة الفريج في تصريح نقله بيان صادر عن الوزارة حرص الكهرباء على إيصال خدمة المياه للمستهلكين في المناطق السكنية الجديدة وتسهيل جميع الإجراءات وتطويرها بما يعود بالنفع على المستهلكين.

وقال ان جميع القسائم تقع في قطاع N3 وقسمت بحسب المراحل والأرقام اذ شملت المرحلة السابعة عدد 112 قسيمة ابتداء من رقم 1157 إلى رقم 1269 فيما شملت المرحلة الثامنة عدد 42 قسيمة ابتداء من رقم 1322 الى رقم 1364. واضاف ان المرحلة التاسعة شملت عدد 51 قسيمة ابتداء من رقم 1270 الى رقم 1321 وضمت المرحلة العاشرة عدد 111 قسيمة ابتداء من رقم 1 الى رقم 112.

ودعا الفريج الراغبين في إيصال الخدمة الى مراجعة مكتب طلبات الإيصال في منطقة الشويخ السكنية قسم إيصال المياه أو مكتب شؤون المستهلكين في منطقة الفحيحيل لاستكمال الاجراءات المطلوبة مصطحبين معهم وثيقة الملكية وصورة البطاقة المدنية وكتاب براءة الذمة من وزارة الكهرباء والماء

«السكنية» تطرح مناقصة تنفيذ البنى التحتية لضواحي مدينة المطلاع

اعلنت المؤسسة العامة للرعاية السكنية الكويتية امس طرح المناقصة الخاصة بانشاء وانجاز وصيانة اعمال الطرق وشبكات البنى التحتية وتحديد القسائم لعدد 18519 قسيمة فضلا عن المحطات الكهربائية لثمان ضواحي في مدينة المطلاع.

وقال المدير العام للمؤسسة المهندس بدر الوقيان في بيان صحافي ان المناقصة سيغلق باب التقدم اليها يوم 8 ديسمبر المقبل.

واوضح الوقيان ان الضواحي هي (ان 5 وان 6 وان 7 وان 8 وان 9 وان 10 وان 11 وان 12) لافتا الى توجيه الدعوة للشركات العالمية صاحبة الخبرة والإمكانات المطلوبة لتنفيذ مثل هذه المشروعات للمنافسة على هذه المناقصة.

وتضم مدينة جنوب المطلاع السكنية 30400 وحدة سكنية بمساحة قدرها 400 متر مربع لكل منها إضافة إلى الخدمات الأساسية والمباني العامة منها المدارس والمراكز الصحية ومراكز الإطفاء ومراكز الضاحية وأفرع الجمعيات التعاونية والمساجد